

استخراج القواعد الأصولية والفقهية من الشرح الكبير على المقنع

| كتاب البيع | المجلس السابع

عبدالمحسن الزامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين اما بعد هذا اليوم يوم الخميس التاسع عشر - 00:00:00

شهر جمادى الاولى عام ثلات واربعين واربع مئة بعد الالف من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الدرج الشرح الكبير تعليق مما تيسر على بعض مسائله ما يتعلق في بعض القواعد - 00:00:26

والمعاصي التي المصنف رحمه الله او المعاني التي هي في معنى التعليل وهذا الكتاب لابن ابي عمر عبد الرحمن ابن ابي عمر عبد الرحمن ابن محمد لاحمد المقدسي وهو ابن اخي ابن قدامة رحمه الله - 00:00:46

اه صاحب المغني الامام المشهور وشرحه هذا كما لا يخفى على المقنع لعمه الموفق رحمة الله عليهم جميعا قال رحمة الله بعد على قول صاحب المقنع رحمه الله - 00:01:09

السابع ان يكون الثمن معلوما فان باعه السلعة برقمها او بالف درهم بالف درهم ذهب وفضة او ما ينقطع به السعر قال الشارح رحمة الله من باعه السلعة برقمها وهم لا يعلمانه - 00:01:32

او احدهما يعني احدهما لم يصح البيع للجهالة فيه وهذا هو قول جمهور العلماء رحمة الله عليهم وقالوا انه اذا باع السلعة برقمها لا يصح. والرقم هذا او بمعنى المرقوم فعل معنى مفعول يعني وهو المكتوب عليها - 00:01:54

بثمها والمراد انه يشتري سلع سواء يعني يشتري سلع ويكون الثمن بالرقم مكتوب عليها. سواء كان لا يعلمانه او يعلمه احدهما دون الاخر وان العقد يمضي على هذا. اما لوم - 00:02:20

مثلا او علم مثلا بما يكتب عليها مثل ما يقع من كثير من الناس يأخذ السلع تكون مرقومة ثم نفس البائع الذي يبيع لا يتكلم والمشتري لا يتكلم لكن يرقمه ثم بعد ذلك يخرج له رقم عام لجميع السلع - 00:02:41

يكون هذا ويريانه ويراه ويعلمبه الجميع وقد تكون شيعة واحدة وقد تكون سلعة كثيرة هذا لا يدخل في هذا بلا خلاف. لكن المراد اذا كان العقد مبنيا على بيعها برقمها - 00:03:03

والشاهد في هذه المسألة تعليله بالجهالة لا شك ان الجهة والغرر اصل في باب جوع وقاعدة عظيمة يبني عليها مسائل عظيمة لكن الشأن في كون هذا الشيء غرر كونه جهة - 00:03:18

ولهذا الرواية الاخرى عن احمد رحمه الله انه لا بأس البيع برقم السلعة واختيار تقي الدين وتلميذ العالمة القيم رحمة الله عليهم جميعا وهذا التعليل او الجواز اظهر لظهور تعليله - 00:03:39

وذلك انه لم ينه عن الغرر او الجهة المتعلقة بالسلعة بنفس الشعر الذي قد يؤوي العلم الذي يؤول الى العلم. لكنه لكن الغرر المؤثر هو الجهة بالسلعة الجهل بالمبيع. الجهل بالمبيع - 00:04:04

ولهذا ترى العلماء يجمعون على مثل هذه المسائل ولا يختلفون لأن الحديث منطبق على هذا والقاعدة متفقة عليها في هذا كما لو باعه الثمرة قبل بدو صلاحها فان هذا غرر ومخاطرة - 00:04:34

ولو قال مثلا بعتك او اشتريت منك هذه السلعة بما في يدي بما في يدي هذا لا شك جهة بالثمن مطلقة لا تؤول الى العلم ثم هو

مخاطر يجمع الجهة فلها كانت التعاليل - 00:04:52

او العلة التي تكون منطبقا على مثل هذه البيوع المحرمة يجمع العلماء عليها بخلاف غيرها وذلك انه لا يجزم بدخولها تحت قاعدة الغرر والجهة وذلك ان السعر والقيمة الشعري والثمن - 00:05:18

ثمن سعره يعلم يعلم بمعنى يكون يعلمه علما تماما وقد يكون يعلم من جهة العادة يكون هذا الشعري بهذه السلعة والقيمة المعتادة ما دام ان هذا البيع للرقم يؤول الى العلم - 00:05:44

انه لا جهله فيه لا جهله فيه فإذا تم العقد بينهما على هذا ثم بعد ذلك تبين ان مثلا قيمتها كذا عشرة ريالات ونحو ذلك فيعطيه عشرة ريالات يعطيه العشرة ريالات - 00:06:11

وهي قيمة هذه السلعة لتبيين رقمها وما كتب عليها وما كتب عليها وبهذا يكون العقد صحيح يكون عقد صحيح لكن عندهم اذا تم على هذا فلا يصح العقد ويبدل على هذا ان الجمهور سلموا بصحبة - 00:06:38

البيع بمثل هذا في صور اخرى مثل الاشياء التي آآجري بين الناس الكراء والاجرة الانسان مثلا يدخل كما ذكر يدخل الخان والفندق وتكون الاجرة مثلا في الساعة في اليوم كذا ويدخل - 00:07:02

ولا يفاصلهم بناء على شيء معتاد. ويركب الدابة بناء على ان الاجرة المعتادة مثلا آآ هذا الشيء فيعطيه وان لم يفاصله بالقيمة بناء على ان الاجرة هذه هي الاجرة المعتادة. وذكروا ايضا انه لو اعطى - 00:07:24

للخباز او نحو ذلك. ما يخبزه بناء على الاجرة المعتادة في قدر ثمن الخبز الذي يخبز هذا هو التعليل الظاهر في هذه المسألة لانه كما تقدم ليس جهله في المبيع - 00:07:43

وليس جهله مطلقة ولها سبأتي في كل ملهم التعليم التعليل الذي ذكره اهل العلم الذي اختاروا هذا القول كشيخ الاسلام رحمة الله والرواية الثاني عن احمد علوا بمثل هذا التعليل في بعض المسائل - 00:08:08

قال رحمة الله وان باعه وتقديم ما ينقطع به السعر وان باعه بما ينقطع به السعر او بما باع او بما باع به فلان عبده وهم لا يعلمانه او احدهما لم يصح لانه مجهول - 00:08:28

هذا التعليل ايضا مثل ما تقدم. البيع بما ينقطع به السعر. مثل البيع برقم السلعة وهم صورتان يعني جعلوا علة عدم الصحة هو الجهة بالثمن مع ان هاتين الصورتين في الحقيقة على القول الظاهر - 00:08:57

هما صورتان من البيع بثمن المثل والبيع بثمن المثل يكون معلوما في الغالب او مآلء الى العلم وان الناس يرظون بهذا وتطيب نفوسهم به وهو اقرب الى طيب نفسه يقول كما يعبر - 00:09:22

اه شيخ الاسلام رحمة الله اشتري واشتري كما يشتري الناس يعني يقع في نفسه انه مغبون انه مغبون لانه شرى شراء معتادا والبيع والشراء بثمن المثل - 00:09:46

هذا هو الثمن المستقر الذي يعلم يعلم الخبرة او يؤتى الى العلم ولها عن احمد رحمة الله رواية في هذا البيع بصحته وما ينقطع السر. كما انه عنه رواية لما تقدم بيع السلعة برقمها. انه يصح وهذى اختيار تقي الدين - 00:10:09

تلميذه رحمة الله ولها لوانه مثلا اه باع سيارته مثلا على باعها بما ينقطع به السعر على شخص قال بنفسه قال سوف اعرضها هل الميكروفون مثلا؟ فإذا فاذا انتهت الى وقف على سعر معين فهي لك - 00:10:34

هذا يؤتى الى العلم وان كان حال الاتفاق لم يكن معلوما تماما هو يا اولي العلم وهو اطيب لنفس البائع واطيب لنفس المشتري واطيب لنفس ما دام ان عرضها عرض ليس فيه مجاوزة وليس فيه غش وما اشبه ذلك - 00:11:02

عرض واضح وهذا يسوم وهذا يسوم وليس فيه نجاش ولا شيء مما يؤثر على ثمنها فلها يصح البيع على هذا الوجه وهذا هو التعليل الظاهر في هذه المسائل لأن هذه القاعدة ما يتعلق بالغرر انه نهى عن بيع الغرر هذه القاعدة - 00:11:29

اصل عظيم لكن هي لا يدخل فيها ما كانت الجهة فيه يعني جهة مطلقة لا تؤولوا الى العلم. لا تؤولوا الى العلم والى معرفة السلعة الثمن والى من القواعد في هذا الباب ان الاصل حل البيوع - 00:11:54

سلامة البيوع ولها الناس تجدهم يجرون على كثير من هذه البيعات ولو ضيق عليهم في بعض هذه الانواع لاحتوالوا حيل اخرى قد تكون محرمة ولذا فان كثيرا من يمنع هذه البيعات كما ذكر ابن القيم رحمة الله - [00:12:19](#)

هم يعملون بخلافها في بعض في تعاملاتهم. فيما يتعاملون به مثلا فيما يشتترونه كل يوم من لحم او خباز او فامي كما ذكر رحمة الله عليهما الاشياء الحاجات اليومية التي يأخذها كل يوم بسعرها - [00:12:45](#)

فلهذا قد يأخذها و يحاسبه عليها مثلا بعد ايام او في اخر الشهر او ما نحو ذلك ويكون الاخذ بهذا جاريا مجرى العقد لانه بالشعر المعتاد وكذلك على الصورة الاخرى بما ينقطع به الشعر لانه ماصورتان داخلتان - [00:13:04](#)

تحت البيع بثمن المثل قال رحمة الله وان باعه بدينار مطلق وفي البلد نقود لم يصح لجهالتة. وان كان فيه نقد واحد انصرف اليه وهذا اشارة الى قاعدة العادة محكمة - [00:13:27](#)

ومن فروعها المعروف عرفا كالمشروع شرطا وها اصلان متفق عليهما ولهذا يقول اذا باع مثلا سلعته ريالات او جنيهات او دنانير او دولارات ونحو ذلك في هذه الحالة اذا نعم اذا باعها ليس - [00:13:52](#)

ريالات لكن اذا باعها بنقد بندق وفي البلد هذا عدة نقود فيه مثلا ريال وفيه جنيه وفيه دولار ودينار ونحو ذلك يتعامل بها يتعامل بها فاذا باعه بدينار مطلق - [00:14:26](#)

وفي البلد نقود لم يصح فاذا باعه بنقد ببناقض وكانت في هذا البلد عدة عملات يتعامل بها يعني على السواء مثلا او قريبا من ذلك ونحو ذلك لم يصح لجهالتة. لانه لا يدرى هل يريد هذا النقد او هذا ومثل مثلا لو كان باعه بريال - [00:14:50](#)

وكان فيه عدة ريالات كل ريال عملة مستقلة مثلا لكن مع معلوم انه البلد الواحد تكون العملة واحدة لكن لو فرض انه كان في هذا المكان يتعاملون بعدة عملات مسمها الريال مثلا. او عدة عملات يسمها الجنيه. هذا الجنيه هذا البلد وهذا الجنيه هذا البلد ونحو ذلك - [00:15:19](#)

وقد يكون هذا مثلا حين يكون التعامل مع البنك ونحو ذلك. التي تبيع في هذه العملات كلها في هذه الحالة اذا باع بنقد مطلق فاما ان تكون هذه النقود على السواء فلا يصح - [00:15:46](#)

لانه مجهول ولا يؤول الى العلم. كل يدعي انه هذا لو قال بهذا الدينار؟ قال لا بهذا الدينار. قال بهذا الريال؟ قال لا بهذا الريال بهذا الجنيه يخالف هذا الجنيه لان ما هناك مرجح لكن اذا كان هناك - [00:16:04](#)

نقد هو المعروف عند الاطلاق فهذا هو الذي يحكم به ويقضى به لو حسن النزاع قضى القاضي بهذا الشيء لان المعروف عرفا كالمشروع شرطا بل هو كالنص عليه شرعا يعني من جهة انه منصوص عليه وانه يحكم شرعا بهذا الشيء - [00:16:23](#)

بهذا الشيء بهذا الشيء. وان هذا هو الواجب ولهذا تكون العلة يعني في بعض المسائل يكاد يكون متفق عليها وهذا يؤيد ما يتعلق بمسألة الجهة والغرر وانها ليست اي جهة ولا اي غرض احيانا قد - [00:16:50](#)

يكون الشيء يعني يحتاج الى البيع بهذه الطريقة مثلا مثل ما تقدم البيع بالرقم مثلا البيع بما ينقطع به السعر وان كان حال العقد لا يعلم لكنه يؤول الى العلم - [00:17:21](#)

وما دام يا اولي العلم يكون محصور وليس جهالة مطلقة ولان التعليل بالغرر لانه يفضي الى النزاع واذا كان يؤول الى العلم فانه لا يفضي الى النزاع. ولهذا يرظمي به - [00:17:46](#)

هذا وهذا وذلك ان انه وان كان لا يعلم على وجه التفصيل لكنه معلوم على وجه الاجمال هذا السعر قال رحمة الله المصنف رحمة الله في هذه المسائل فيما يتعلق - [00:18:04](#)

البيع الثمن المعلوم وانهم البيع بالثمن معلوم شرط في العقد لابد منه ان يكون الثمن معلوما وفرع بعض المسائل وهذا هو ذكر هنا مسائل عدة تتفرع على هذا الاصل وفي بعض المسائل - [00:18:30](#)

يكون التعليل واضح وبين فليكن للمجمع عليه المجمع عليه لان العلة في الجهة بالثمن واضحة. ولا شبيه العلم بها. وفي بعضها يكون محل نزاع وهذا هم يعللون احيانا بالعلة التي هي مجمع عليها في بعض المساجد مما يدل انها هي العلة الحقيقة وهذا سيأتي

ان شاء الله في كلامه رحمة الله قال - 00:18:57

رحمه الله واذا قال بعترك بعشرة صحاح او احدى عشرة مكسرة. او بعشرة نقدا او عشرين نسبيه لم يصح لم يصح اذا قال مثلا بعترك اه بعشرة نقدا او عشرين نسبيه - 00:19:28

لم يصح هم يريدون بهذا اذا انصرفوا على بدون قطع السعر بدون بت الثمن لكن لو قال له بعترك بعشرة بعشرة نقد او عشرين نسبيه ابتدأ البائع بهذا الكلام ثم بعد ذلك - 00:19:49

ثم بعد ذلك قطع السعر على احدهما قال البائع اخذتها بعشرة نقدا او قال اخذتها بعشرين اسيه. هذا لا اشكال في صحته لانه العقد لم يتم ان ما قال ابيك بهذا ولا يتم الا - 00:20:13

البي ان يقطع الشعر باحدهما. فاذا قطع الشبيحة دماء هذا لا اشكال فيه. لكن لو ان المشتري اشتراه على هذه الصيغة ثم مضى تفرقا في هذه الحالة عند جماهير العلماء لا يصح وقول الائمه الاربعة - 00:20:33

قالوا مثل ما ذكر اختلف في تعليله اختلف في تعليله اه لكن ايضا مما عللوها به في هذا انه بيع مجهول لأن الثمن مجهول فلم يصح كالبيع فهم عللوها بمسألة مختلفة فيها - 00:21:03

مختلف في علتها. هذا مما يبين ان المسألة موضع تردد ولهذا اه ذكر رحمة الله عن طاووس والحكم وحمد انهم قالوا بجوازه قالوا بجوازه قال لا بأس ان يقول ابيك بالنقد بكذا وكذا وبالنسبيه بكذا وكذا فيذهب على احدهما - 00:21:30

ثم هو يختار فجعل البائع الخيار للمشتري الشارع حمل على ان قال فيحتمل انه جرى بيته بعد ما يجري في العقد وكان المشتري قال انا اخذه بنفسي ابي كذا - 00:22:01

يعني انه قطع الثمن على احد الصيغتين. لكن هذا فيه نظر الظاهر ان قولهم على خلاف قول الجمهور وهذا اختيارات خاصة من هؤلاء الائمه مثل يعني حينما يحكى عن الحكم وعن طاووس وعن حماد حماد الاظهر ان حماد بن زيد - 00:22:19

شوف يعني الثوري وكذلك ابو ثور وغيرهم من الائمه. في الغالب ان كثير من اختيارات هذه تكون دليلا ظاهرا. هذه اختيارات يكون دليلا ظاهرا وليس في كل يعني قول لكن - 00:22:42

تكون اختيارات لتكون الائمه ايضا من اتباع المذهب. التي يختارونها خلاف قول المذهب وخلاف قول الجمهور تجده يذكر انه قال بي فلان وفلان من التابعين او من من التابعين مثلا او قد يكون من الصحابة رضي الله عنهم - 00:23:00

وهذه المسألة كما تقدم انه لا يصح مما عللوها به انه للجهالة للجهالة القول الثاني في هذه المسكة ما تقدم جوازه ثم تخريج المذهب والقياس وقياس المذهب جواز مثل هذا العقد - 00:23:21

جياشا على او تخريجا من قول احمد رحمة الله في باب الاجارة في باب الاجارات. فان احمد رحمة الله دي مسألة يعني اعطاه ثوبا يحيطه اعطاه ثوبا اعطى الخياط قال ان خضته اليوم - 00:23:47

فلك درهم او غدا فلك نصف درهم جعل الخيار لهم ولم يقطعا باحد ثمانين فجعله الى الخياط فان خاطه اليوم اعطاه درهم لانه عجله له. وان خاطه غدا اعطاه نصف درهم - 00:24:08

والمعنى واحد هذه جارة وهي بيع منفعة كذلك اه او اشتري منفعة البائع بكذا وكذلك البيع فيما يتعلق ببيع الاعيان والعملة والمعنى واحد فهذا هو قياس قول احمد رحمة الله ولهذا - 00:24:31

آذكر صاحب الانصاف ان صاحب الفائق اختار القول الذي نسبه اليه الائمه حماد وطاووس والحكم وحاما العتيبي طاووس بن كيسان وحماد من يظهر هو ابن زيد رحمة الله - 00:24:57

هذه المسألة كما تقدم لأنها تؤول الى العلم مثل ما تقدم وليس جهالة من كل وجه وهي مؤيدة بان الاصل هو حل المعاملات والبيوع هذا هو الاصل والقاعدة في هذا - 00:25:13

ولانه لا يجزم ولا يقطع بانها داخلة في باب الغرر والجهالة لأن الغرر والجهالة تفضي الى النزاع وهذه لا نزاع فيها. بل قد يكون اطيب واي شرط للبائع والمشتري يمكن ان البائع يريد ان يبيع - 00:25:36

والمشتري دون ان يشتري كل منه حريص لكن المشتري اراد ان يعطيه سعة لانه لا يدرى هل يستطيع تأمين المال فيعطيه حال حالا او لا يستطيع يريد ان ينظر في اموره وربما يريد ان يستلف مالا ربما يبحث عن مال او من يطلبه مثلا - [00:25:57](#)
هل يعطيه مثلا اه فیامل مالا يستطيع احضاره وشراوها يعني نقدا او انه لا يستطيع مثلا فيشتريها نسبيته. ففي منفعة له وكالخيار [00:26:21](#) الخيام له آآ وكذلك نفع للبيع للبائع. من جهة انه يستفيد - [00:27:16](#)

بيعه سلعة سمعته على هذا الوجه. لكن اللي يظهر والله اعلم انه لابد ان يقييد هذا الشيء ولا يطلق اه حتى لا يفضي الى النزاع يقول المشتري انا اشتريتها ولينظر ويحبسها عنده يحبس السلة عنده لا يعطيه دراهم ولا يقطعه على احد الثمنين - [00:26:51](#)
لكن ما ادرى عن على اختيار هؤلاء الائمة وعلى الوجه الذي ذكروه في المذهب آآ ماذا يقولون؟ لكن ليظهر والله اعلم انه لابد من ان يكون هناك حد وقت يحدد - [00:27:34](#)

يحددانه بينهما بان يقول لك اذا آآ من الايام على وجه يعرف البائع حال يعرف حاله في الجزم باحد السعرين وهذا ايضا ذكروه في مسألة بيع العربون يدفع ويحبس السلعة - [00:27:58](#)

فلا يطلق ويكون عقدا. مجھول العاقه بل لابد ان يحدد. ولهذا كان تحديده وسطا في القول بصحة للبيع او عدم صحتك كما يقول الجمهور [00:27:58](#) فهذا هو التعليل الاظهر في هذه المسألة كما تقدم - [00:28:20](#)

وعلى هذا لا غر في هذا وهم علوا يقول ان بيعتين في بيعه بيعته بيعه هذه قد تبين بالادلة [00:28:39](#)
الاخرى ما هو البيع انه - [00:28:20](#)

حين يكون في بيع العينة اما في هذا البيع فسوف يقول الى احد البيعين سوف يقول الى احدهما لكن التعليل الثاني ذكره قالوا لان [00:28:39](#)
الثمن مجھول فلم يصح كالبيع بالراق والمجھول - [00:28:39](#)

قال رحمه الله مسألة وان باعه الصبرة وان باعه الصبرة كل قفيز بدرهم. والثوب كل ذراع بدرهم والقطيعة كل شاة بدرهم صح هذا من الاصل المقنع. يقول الشارح رحمه الله اذا باع الصبرة كل قفيز بدرهم - [00:28:57](#)

صحة فان لم يعلم قدر قفزانها قفزانها حال عقل وان لم يعلما وبهذا قال مالك والشافعي. يعني هذا قول الجمهور اذا قال مثلا ابيعك [00:29:31](#)
هذى هو الطعام مصبور المصبور بعده على بعض كومة الطعام مجموعة. هو لا يدرى كم - [00:29:58](#)
اه فيها من صاع مثلا وقفيز اثنا عشر صاعا واثنتعش صاعا ونصف ونحو ذلك فلو قال مثلا ابيعك هذه زبرة او من الطعام مثلا من البر [00:29:58](#)
ومن الارز كل صاع مثلا - [00:30:13](#)

بكذا آآ كل كيلو مثلا بكذا. جميع الصبرة لان عندهم خلاف لو باعه منها وهذا التعريف فيه نظر لكن على هذه الصورة لو باعه جميع هذا [00:30:13](#)
الطعام كل صاع كل كيلو مثلا بريال بعشرة ريالات - [00:30:13](#)

اذا باعوا كل الصبرة ليس من الصبرة صحة وان لم يعلما قدرها قفزانها حال العقد ما يدرى كم فيها من صاع ما يدرى كم فيها من كيلو [00:30:38](#)
ما ما يدرى - [00:30:38](#)

لكنه قال الثمن هكذا هذا هو قول الجمهور مذهب وقول مالك والشافعي قال رحمه الله وقال ابو حنيفة يصح في قفيز واحد ويبطل [00:30:54](#)
فيما سواه لان جملة الثمن مجھولة فلم يصح كبيع المتع - [00:30:54](#)

بيع المتع برقم ابو حنيفة رحمه الله يعني فيما يظهر والله اعلم انه بالنظر الى قول الجمهور الذين علوا بجهالة الثمن هو اجراء على [00:31:20](#)
قياس الجمهور. ولو قيل بقول الجمهور في النهي عن بيع السلعة. ان بيع السلعة برقمها - [00:31:20](#)

او بما اه مثلا يعني حين تنتهي عند ثمن معين مثلا انه لا يصح فان هذه المسألة مثلها مثلها ولهذا ابو حنيفة رحمه الله اجرى القياس [00:31:40](#)
الذى اجروه وقال ان هذه صبرة - [00:31:40](#)

اذا اشتري مثلا اه هاي شبرا كل صاع بعشرة ريالات ما يدرى فيها مليئة صاع. فيها الف صاع ان كانت مئة صاع كان الثمن الف ريال ان [00:32:05](#)
كان عشرة اصوات كان الثمان مئة ريال - [00:32:05](#)

وهكذا يعني ان كان خمسين صاع الثمن خمس مئة ريال. يعني المقصود المقصود هو انه لا يعلم فلا يدرى هذا الثمان الف خمسين آآ

الف وزيادة الف وعشرة ريالات الف وعشرون ريال. لانه قد يزيد وينقص ما يدرى - 00:32:24

ولهذا هو على القاعدة ذكروها وهو الجهل بالثمن حال العقد وهم علوا بهذا على هذه القاعدة لا يصح ولهذا ابو حنيفة جرى على هذا وقال بهذا القول كما تقدم في النهي عن بيع السلعة برقمها - 00:32:42

هو رحمة الله يقول ولنا يعني للمذهب والجمهور ايضا ان المبيع معلوم بالمشاهدة والثمن معلوم لشارته الى ما يعرف. مبلغ بجهات لا يتعلق بالمتعاقددين وهو كيل الشبرة يعني وذكر عاد تعالى الاخرى لكن قوله - 00:33:04

رحمه الله ولنا ان المبيع معلوم بالمشاهدة المشاهدة يعني لم يشر الى قضية نفس الثمن معلوم لشارته الى ما يعرف. يعني لما كان المشار اليه معروف كان الثاني معروف. هذا لا تلازمه - 00:33:29

المشار اليه هو المبيع معروف. وهذى الصغرى لكن الثمن غير معلوم في هذه الحالة على مقتضى التعلييل اللي ذكروه. وهذا يؤكى ما تقدم ان الجهة هي جهالة المبيع وهو لهذا قال علل على التعلييل اللي ذكر اختاره جمع من اهل العلم - 00:33:51

على الصحيح في هذه الاقوال في هذه المسائل وهي العلة الصحيحة ان العلة هي جهالة المبيع او ان يكون الثمن مجهولا جهالة مطلقة لا يؤول الى العلم ولهذا قال والثمن معلوم لشارته هذا يبين ان المعنى انه اذا كان الثمن يؤول الى العلم ص. وهذا عين ما تقدم - 00:34:12

في مسألة البيع بالرقم يا اولي العلم. وكذلك بما تنتهي به آما تقدم بما ينقطع به الشعر والا على مقتضى ما ذكروه رحمة الله عليهم انه لا يصح لانه كما تقدم - 00:34:38

مجهول ولهذا مثلا والقطيع كل شاة بدرهم. يعني لو قال بعتك القطيع عنده قطيع من الغنم لا يدرى هل هو مئة رأس مئة وخمسون قد قطيع كثير ومعلوم انه اذا كانت القطيع كثير وفي مكان لا يتيسر بمجرد - 00:34:59

النظر معرفة هذا القدر والان يجري معقد والشياه تشاهد كثيرة العشرات فقال ابياعك كل شاة بمئة ريال اشهادها لا جهة فيها الجميع اشتري الجميع يقولون يصح كما هو وهو قول الجمهور - 00:35:24

ابو حنيفة رحمة الله يقول يصح في قفيز واحد لانه معلوم. قفيز واحد معلوم والشاة الواحدة والظاهر انه يجري حتى الشاة يعني انه وان كان مسألة الشاة هذه موضع نظر هل يجري عليها ولا لان الشياه - 00:35:52

يعنى هل يقال ايضا الشاة يصح في شاة واحدة لا ادري عن عن كلامه رحمة الله. لان الشياه في الغالب متفاوتة متفاوت قد يختار المشتري شاة سمينة كريمة. والبائع يقول لا - 00:36:11

البلع يقول لا انا ابياعك هذى فيحصل خلاف يحصل خلاف. ولهذا يمكن ان يقال اذا كانت اه اذا كانت هذه الشياه متقاربة في النظر وفي لا يكاد يميز بينها متقاربة مثلا في سمنها - 00:36:30

وفي سنهما متقاربة صحة. وان كانت لا فيها الصغار وفيها الكبار وفيها المتوسطة هذا فيه غرر. يفضي الى النزاع هذا الشيء الحب الحب في الغالب متشاءم فرق بينما تساوي اجزاءه وما لا تساوي اجزاءه - 00:36:50

الشأن انه كما تقدم ان العلة في هذا التي يعلل بها انه يفضي الى النزاع والخلاف حتى ولو كان في مثل هذه الصورة لو كان في مثل هذه الصورة - 00:37:10

فما افضى الى النزاع والخلاف يصح ولا يجوز. ولهذا هذى مشروع القطيع كلها شاة بدرهم قالوا يصح ابو حنيفة يقول لا يصح لانه مثلا لو اشتري مثلا هذه الشياه كل شاة بالف ريال - 00:37:26

مائات شاة يعني بمئة يعني وهم لا يدرؤن لو كانت مئة شاة كان مئة الف مثلا مائتا شاة مائتا الف وهكذا لكن هو لا يعلم عدد الشياه الحقيقة يكون الثمن مجهولا. فعن المقتضى تعليهم لا يصح - 00:37:50

ولهذا يكون الاظهر والصواب الاظهر في هذه المسألة قد يقال الصواب في هذه المسألة انه اه ما دام يؤول الى العلم والمبيع غير مجهول معلوم والثمن ايضا يؤول الى العلم لا يشترط ان يعلم في الحال لكنه يؤول الى العلم مثل ما تقدم في تلك الصور -

فان البيع يصح لكن الشيء اللي الشاه في هذا ان خلاف ابي حنيفة في هذه المسألة دليل على انه آا ان ان قولهم لم يطرد فيما يظهر لهذا القول الذي لا يضطرد - 00:38:39

مع ان العلة متقاربة اجروها في بعض المسائل وفي بعض المسائل لم يجرروا هذه العلة مما يدل على عدم صحة هذه العلة. وانها ليست العلة الحقيقة وهذا ايضا ينفع في مسائل كثيرة - 00:39:00

في مسائل كثيرة سواء كهيئة او معاملات او في باب الطهارات ولعله من معنا في مسألة الماء تقسيم الماء الى طاهر وظاهر وانهم لم يطروه في جميع الصور في الماء الطاهر - 00:39:18

الماء الطاهر بل جعلوا في بعض الصور هذا الماء طه لا يتوضأ به. وهذا الماء ظهور مع ان مع الواقع فيه يجعله ظاهرا على مقتضى القاعدة والعلة ذكروها. لكن فرقوا بين صور الماء الذي تقع في يقع في شيء ظاهر. في بعض السور - 00:39:34

لا يجوز التوضأ به ولا رفع النجاسة به لا لا يري انه احداث ولا يزول الاخبار وفي بعض السور يزيلها ويكون حكم الماء ظهور الذي لا خلاف فيه لا غشاء الشاهبي هذا ان العلة الصحيحة تطرد انتقادها يدل على عدم صحتها - 00:39:56

وهذا في الغالب وهذا يكون في العلة المستنبطة. اما العين المنصوصة الامر فيها على غير هذا الامر لان يسلم بهذه العلل او العلل المجمع عليها قال رحمة الله مسألة ومن باعه بمائة درهم الا دينار. لم يصح ذكره القاضي - 00:40:21

ويجيء على قول الخرافي يعني فيما اذا قال لك على مئة دينار الا درهم في باب الاقرار في باب الاقرار اذا قال مثلا لك على مئة درهم الا دينار - 00:40:49

مثلا اه او عشرة دنانير او مئة دينار الا عشرة دراهم مثلا يعني استثنى غير الجنس جنسا من غير جنسه. وعلل رحمة الله قال اذا باعه درهم الا دينار لم يصح - 00:41:08

لانه قصد استثناء قيمة الدينار القصد استثناء قيمة الدينار لان المستثنى منه دراهم هذا غير هذا دل على ان المراد القيمة. وذلك غير معلوم. وذلك غير معلوم الدينار معلوم لكن لما - 00:41:34

قصد استثناء قيمة الدينار وذلك غير معلوم واستثناء المجهول من المعلوم يصيده مجهولا تحية مئات درهم معلومة والدينار لا تعلم قيمته بالدرارم مثلا وقالوا انه اذا كان لا تعلم قيمته يكون هذا المعلوم او الدرارم مجهول الباقى لا ندرى مثلا هل هو الا دينار يعني الا عشرة دراهم فيكون - 00:41:59

الثمن تسعون او الاثنى عشر دراهم ان قيمة الديانة اثنا عشر درهم فيكون ثمان وثمانون او اقل واكثر والاستثناء من غير الجنس فلم يصح ايه ده ايه فذكر هذا لكن هذه المسألة كما تقدم هو رحمة الله - 00:42:31

بل في الانصاف يعني ذكر صاحب الانصاف في هذا وجها اخر وانه قال ولقاء قال قال ابن نجا ولقائيا يقول الصحة في الاقرار اختلف الاصحاب في تعليها الى - 00:42:57

قوله ان هذا التعليل يشبه او التعليل هذا كما انه لا يجوز بيع السلعة برقمها كما لا يجوز بيع السلعة برقمها وهذا فيه نظر هذا فيه نظر حتى ان صاحب استدرك على هذا وقال ان استثناء الدينار من الدرارم - 00:43:23

ليس محلا للجهالة لان الدينار في الغالب معلوم قيمته من الدرارم والناس يعلمون ذلك على هذا ليس مجهود اما معلوم على سبيل التحديد او على سبيل التقرير وليس اه فيه جهالة مطلقة - 00:43:52

ولهذا هذا الوجه المذهب لانه اختاره بعضهم رهما بعض العلماء في المذهب اختاروا هذا الوجه وقالوا بصحته لان ثمن الدينار معلوم من الدرارم ولان الناس في الغالب اعلمون هذا اه - 00:44:14

وهذا يشهد لما تقدم ان الغرر والجهالة هي جهة نفس المبيع. اما اذا كان يؤول الى العلم انه يصح فانه يصح وقد اشار في كما تقدم في الانصاف الى هذا الوجه - 00:44:35

وقال في اخر كلامه رحمة الله فان قوله على كل التعليل لا يخرج الثمن عن الكون مجهولا لان حالات العبد غير مسلم فان كثير من الناس بل كلهم الا القليل يعلم قيمة الدينار - 00:45:00

من الدراما فلا تحصل الجهة حالة العقد لغالب الناس على التعليق الثاني لا تحصل ما دام ان التعليل بهذا فإنه ما دام معلوماً لغالب الناس فيجري هذا على ما يعرفه غالباً الناس ولا يكونوا جهة مطلقة - [00:45:16](#)

قال رحمة الله وهذه هي المسألة الأخيرة لما ذكر فصل في تفريقي الصفة ذكر رحمة الله وهو أن يجمع بينما يجوز بيعه وبين ما لا يجوز صفة واحدة ولا هو ثالث صور أحدها أن يبيع معلوماً ومجهولاً منصور تفريقي الصفة أن يبيع معلوماً مجاهلاً - [00:45:39](#)
فإذا باع معلوماً ومجهولاً معلوماً مجاهلاً قال بعثتك كما ذكرنا بعثتك هذه الفرس وما في بطن هذه الفرس بعثتك هذه الشاة وفي ما في بطيء هذه الشات عطني هذه الشات مثلاً - [00:46:12](#)

عواد بعثتك هذه السيارة مشاهدة والسيارة الأخرى التي في داره مثلاً هذى مهدي الجميع مثلاً بمئة ألف ريال هذى الشاة وهي بطن هذه الشاة بالف ريال. بالف ريال الجميع - [00:46:34](#)

هذا المعلوم والمجهود ثمنهما واحد. ما قال هذه بعثتك وهذا يعني أنه حين يقول هذه بعثتك وهذا يعني أنه في هذه الحالة يصح في المستقل لكن إذا جعل الثمن واحداً كمان واحد - [00:46:56](#)

جئتكم هذه الشاة ومن بطن هذه الشاة هذا لا يصح. ولهاذا يقول رحمة الله لأن المجهول لا يصح بيعه بجهالتة في بطن الشاة أو مثلاً بعثتك هذى السيارة والسيارة التي في الدار. السيارة هذى وشاة معلومة وتلك الجدار ليست مشادة. ولو قال بعثتك هذه السيارة - [00:47:15](#)

تلك السيارة لا يعلمها هو بمئة ألف ريال في هذه الحالة السيارة التي لا تعلم والحمل المجهول لا يصح بيعه وهذا بلا خلاف بجهاته بعد بيع استقلالاً بخلاف لو باع شاة بحمل هذا جائز تبعاً بلا خلاف لكن إذا كان يعني بيعه ذلك الحمل الذي قد يكون - [00:47:41](#)
ال حقيقي وقد لا يكون حمل حقيقي. قد يكون انتفاخ البطن. قد يولد ميت وقد يولد حي وقد يكون واحد وقد يكون توأم. المقصود انه لا تعلم المجهول لا يصح بيعه بجهالتة - [00:48:07](#)

المعلوم الشاة هذه التي باعها معلومة لكنها في الحقيقة لما قرر الثمن ليه الشاة هذه ولهاذا الحمل بثمن واحد صار ثمن تلك الشاة مجاهلاً لانه جمع بين معلوماً ومجهولاً ولا يعلم ثمن المجهول ولا يعلم ثمن المعلوم لأن - [00:48:24](#)

بيع المجهول لا يصح فمنه مجهول والمعلوم مجهول الثمن. هذا الشاهد ولا سبيل إلى معرفته ولا سبيل إلى معرفته. هذا التعليل أشاروا إليه رحمة الله عليه يؤيد ما تقدم من القول الظاهر - [00:48:51](#)

في صحة البيع بيع السلعة برقمها أو ما ينقطع به السعر وغير ذلك من المسائل التي هي من هذا الجنس مثل الشراء والكرا بما يكتري الناس وما يشتري الناس وهو الشعر المعتاد - [00:49:10](#)

ولهذا قال لم يكتفي بتعليمه مجهولاً الثمن مع أنه قبل قال بالجهاد الثمن جهاد الثمن ولهذا نقول إن كان جهات الثمن مطلقة لهذا صحيح لكن إذا كانت غير مطلقة فلا ولهذا - [00:49:30](#)

اضاف إلى هذا التعليم تعليماً آخر وهو الذي علل به في تلك المشايخ. لهذا قال ولا سبيل إلى معرفته ما في شبيهه. جهة مطلقة لا يؤول إلى العلم ولهذا إذا كانت الجهة على هذا الوجه لا يصح البيع - [00:49:48](#)

بهذا الثمن بخلاف تلك البياعات فإنها تؤول إلى العلم ولهاي التعليم هنا يبين حقيقة المجهول الذي لا يصح بيعه أه ولهذا قال الشارح لأن المجهول لا يصح بيعه والمعلوم مجهول الثمن ولا سبيل إلى معرفته - [00:50:12](#)

وذك في الانصاف رحمة الله قال في الانصاف قال في التلخيص والبلغة مجهولاً يعني باع مجهولاً لا مطعم في معرفته لم يكتفى بقولهم مجهول لا لا مطعم في معرفته. وهذا هو الذي لا يجوز بيعه. وهذا هو الذي تنطبق عليه - [00:50:36](#)

اتقدم ينطبق عليه ما تقدم من التعليل في مثل هذه المسائل وإن أوحينا يكون التعليل على هذا الوجه يكون متفقاً عليه ما يكون فيه خلاف ومتافق على عدم صحته لوجود الجهة المفضية إلى الغرق. ليست كل جهة. الجهة المفضية إلى - [00:50:58](#)

الغرب وبهذا أه قد يجوز مثلاً بيع بعظ الأشياء التي تتجه مثلًا ولا تعلم ولا سبيل إلى بيعه إلا على هذا الوجه. وذلك أن الأصل في البياعات الحلم والسلامة من المبطل. وأحل الله البيع - [00:51:21](#)

لأن هذه الآية عامة ليست مجملة كل بيع من البيعات الأصل في الحل لكن ليس معنى ذلك أن الإنسان يبيع كيما شاء لا لابد ان يكون عنده علم البيعات لابد لانه قد يقع في بعض الشروط المحرمة - [00:51:41](#)

التي لا تجوز ولها ربما بعضهم اه يريد ان يبيع سلعة مثلا او نفسه يشترط شروط ويقول هذه الشروط للشراء من هذا المحل ويضع شروط بغير علم وان تكون هذه مشتملة على غرر او مخاطرة - [00:52:01](#)

لهذا ليس معنى ذلك القول بالاصل حل البيعات انه يبيع ما شاء لان الشارع وضع اصول وقواعد في هذا بينت المحرم من البيعات قواعد واصول وما سواها فهو حلال. ولا نص العلماء على انه يجب على من يريد ان يبيع ويشتري ان يتعلم مثل هذه الاصول ويكون في حقه - [00:52:23](#)

من العلم الواجب هذا من هذا كما تقدم وغالب المسائل التي سبق الاشارة اليها هي على هذا الوجه من جهة الغرر والجهالة. وسبق الاشارة الى ان النبي عليه الصلاة والسلام - [00:52:55](#)

كان يرى اصحابه يتباينون ببيعات في اسواقهم ولم يقل اعرضوا علي هذه البيعات كيف تبيعون بل ذكر عليه الصلاة والسلام لهم قواعد ووصول في هذا يتبين بها البيع الصحيح السالم من الغرر - [00:53:14](#)

والمخاطر والجهالة التي تكون سببا للنزاع فهذا هي التي اجمع العلماء على منعها. اسأل الله سبحانه وتعالى لي وله التوفيق والسداد والعلم النافع والعمل الصالح. من نيه وكرمه باذن الله بعد المغرب اجاية على - [00:53:34](#)

الاسئلة التي وصلت اسأل الله لي ولكم التوفيق وسعي انه جواد كريم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - [00:53:55](#)